

Distr.: General
29 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

٣٠ أيار/مايو، و ٣-٤ و ٦-٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نيويورك

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٨

موجز

يُقدّم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي عن نشاط خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويُعرض بصورة مستقلة ردّ إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على هذا التقرير، طبقاً لقرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٦.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

- (أ) يحيط علماً بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٨ وبردّ الإدارة عليه؛
- (ب) يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات؛
- (ج) يحيط علماً بالرأي الصادر، بناءً على نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار المكتب المتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (وفقاً لأحكام قرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٥)؛
- (د) يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨ (وفقاً لأحكام قرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨)؛ و
- (هـ) يحيط علماً بميثاق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.



المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولا - موجز تنفيذي
٤	ثانيا - مقدمة
٥	ثالثا - دور فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
٥	رابعا - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٨
٧	خامسا - أبرز أنشطة مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٨
١٥	سادسا - إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٥	سابعا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
١٥	ثامنا - الخدمات الاستشارية
١٦	تاسعا - التحقيقات
٢٣	عاشرا - موجز متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات
٢٤	حادي عشر - المسائل التشغيلية
٣٠	ثاني عشر - اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

- ١ - توصيات مراجعة الحسابات التي لم تُحل بعد والصادرة منذ أكثر من ١٨ شهرا قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
- ٢ - عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال عام ٢٠١٨
- ٣ - اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات - التقرير السنوي لعام ٢٠١٨
- ٤ - ملخص حالات التحقيقات المدعومة بأدلة خلال عام ٢٠١٨
- ٥ - المعايير الداعمة لرأي مراجعي الحسابات بصورة عامة
- ٦ - ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

أولا - موجز تنفيذي

١ - *رأي مراجعي الحسابات* - يرى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، استنادا إلى نطاق أعمال مراجعة الحسابات والتحقيقات المضطلع بها في عام ٢٠١٨، أن أنشطة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب كانت من حيث الكفاية والفعالية مرضية جزئيا (هناك حاجة إلى بعض التحسينات)، أي أن هذه الأنشطة راسخة بوجه عام وتؤدي وظائفها ولكنها في حاجة إلى بعض التحسينات. وقد اتخذت الإدارة إجراءات جديدة بالثناء للاستجابة للرأي السابق في عام ٢٠١٧، شملت بذل جهود لتعزيز الرقابة على المستويات المحلية والإقليمية والمؤسسية. ويتضح هذا جزئيا من ارتفاع معدل التوصيات التي تم البتّ فيها (٩٦ في المائة في عام ٢٠١٨ مقابل ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٧)، إلى جانب انخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات الصادرة بالمقارنة مع السنوات السابقة.

٢ - *النتائج* - وفي عام ٢٠١٨، قدم فريق مراجعة الحسابات ١٤ تقريرا عن المراجعة الداخلية للحسابات (أي بإضافة تقرير واحد للتقارير المقررة البالغ عددها ١٣ تقريرا) و ٣١ تقريرا عن مراجعة حسابات المشاريع. وكان متوسط الوقت المستغرق لإصدار تقارير المراجعة الداخلية للحسابات ضمن حدود مؤشر الأداء الرئيسي المستهدف البالغ ٩٠ يوما. وعالج فريق التحقيقات ١٥١ شكوى مما أفضى إلى فتح ٦٠ قضية منها (أعلى عدد من القضايا عاجله الفريق منذ إنشائه). وأغلقت جميع القضايا في غضون ١٢ شهرا من فتحها.

٣ - *الخسائر والمبالغ المستردة المُثبتة بالأدلة* - وأثبت الفريق حصول عمليات احتيال بقيمة ١٣٠ ٧٢٥ دولارا وأحال ٣٥ موردا لفرض جزاءات عليهم. واسترد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مبلغ ١٢٧ ١٣٥ دولارا من الأموال المختلسة في عام ٢٠١٨ استنادا إلى التحقيقات التي أجراها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (مبلغ ٦٣٠ ٣٤ دولارا يتعلق بالتحقيقات في عام ٢٠١٨ ومبلغ ٤٩٧ ١٠٠ دولارا يتعلق بالتحقيقات في السنوات السابقة). وبالإضافة إلى ذلك، حدد الفريق، من خلال أنشطة مراجعة الحسابات، تكاليف بلغت قيمتها ٧٨٩ ١٥٤ دولارا كان من الممكن تفاديها، وأحال أربعة مسائل ناشئة عن مراجعة الحسابات الميدانية إلى التحقيق. وثبتت واحدة من الحالات الأربع بالأدلة، مما أسفر عن انعكاسات بالنسبة للموردين والموظفين الضالعين فيها.

٤ - *تحقيق نتائج أفضل بتكلفة أقل* - في عام ٢٠١٨، حُفضت مدة بعثات المراجعة الداخلية للحسابات من ثلاثة أسابيع إلى أسبوعين، دون أن يمس ذلك من مستوى الضمانات المقدمة. وتحققت أوجه كفاءة عن طريق زيادة استخدام تقنيات تحليل البيانات، وتحسين تخطيط المشاركة. وضاعف الفريق أيضا نتائج عمله مع الحفاظ على التكاليف الإجمالية ثابتة. ومن الأولويات الرئيسية في نظر الفريق تقديم تأكيدات أفضل بتكلفة أقل.

٥ - *دور الفريق في استراتيجية المكتب* - يشكل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات خط الدفاع الثالث في إطار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلق بالحوكمة والمخاطر والامتثال، إذ يوفر ضمانا مستقلة للكيفية التي تدير بها المنظمة أنشطتها. ويحقق الفريق أيضا في حالات الغش وسوء السلوك، ويسدي مشورة مستقلة للإدارة.

٦ - دعم المبادرات الاستراتيجية - نفذ الفريق أربع عمليات استراتيجية في عام ٢٠١٨: استعراض التكافؤ بين الجنسين، وهو تأكيد مستقل لاستثمارات المكتب الخاضعة لحراسة القانون، واستعراض الاتصالات الداخلية للمكتب ووضع نقاط مرجعية دولية للاتصالات الداخلية للمكتب. وفي عام ٢٠١٨، خضع الفريق أيضاً لتقييم خارجي لمبادراته الخاصة بتحليل البيانات. وكان الهدف من ذلك هو تمكين الفريق من أن يكون استباقياً في كشف الغش ومنعه، وإجراء عمليات مراجعة للحسابات أسرع وأرخص وأفضل بطريقة مبتكرة.

٧ - الابتكار - في عام ٢٠١٨، واصل الفريق تنقيح تحليلاته للبيانات وخوارزميات المراجعة المستمرة للحسابات، وأضاف اختبارات جديدة مثل المدفوعات المتكررة، والصفقات المبرمة مع الموردين الخاضعين للجزاءات، ومحاسبة صفارات الإنذار في مجال المشتريات، والعروض التصويرية الدينامية لكي يستخدمها الممارسون. وفي عام ٢٠١٨ توصل الفريق إلى معرفة أن مبلغاً قدره ٩٣ ٥٨٨ دولاراً صرف في شكل كمفوعات لموردين خاضعين للجزاءات وأن مبلغاً قدره ١٥ ٢٨٣ دولاراً صرف في شكل مدفوعات مزدوجة. وتمثل رؤية الفريق في تمكين خطي الدفاع الأول والثاني من إجراء هذا النوع من التحليل بشكل استباقي. ويتضح أثر هذا النهج المبتكر من خلال التدابير المتخذة لضمان استرداد المدفوعات المزدوجة.

٨ - التعاون مع الشركاء - عزز الفريق علاقاته مع الشركاء في الرقابة من خلال التوقيع على اتفاقي تعاون جديدين. وهكذا يصل مجموع عدد اتفاقات التعاون الموقعة مع شركاء المكتب إلى ١٤ اتفاقاً.

ثانياً - مقدمة

٩ - يَسُرُّ فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يقدم إلى المجلس التنفيذي التقرير السنوي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١٠ - ويعرض هذا التقرير رأي الفريق، استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب (قرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٥).

١١ - ومدير الفريق مسؤول أمام المديرية التنفيذية للمكتب، ويساعدها في أداء مهامها المتعلقة بالمساءلة. ويقدم الفريق الضمانات ويسدي المشورة ويوصي بإدخال التحسينات، ويعزز نُظُم إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في المكتب. ويعزز الفريق أيضاً المساءلة عن طريق إجراء تحقيقات في انتهاكات للقواعد أو الأنظمة أو التوجيهات الإدارية أو السياسات الواجبة التطبيق.

١٢ - وواصل الفريق خلال عام ٢٠١٨ التعامل مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للمكتب. ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨، أرفق التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨ بهذا التقرير بوصفه المرفق ٣.

ثالثاً - دور فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

١٣ - تُقرُّ المديرية التنفيذية المهام والوظائف والمعايير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات داخل مكتب خدمات المشاريع، وذلك ضمن التوجيه الصادر عن المكتب التنفيذي EOD.ED.2017.04، الساري اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٧. ووفقاً للبند ٦-١، يتولى الفريق ما يلي:

يضطلع بأنشطة مستقلة وموضوعية في مجال إصدار التأكيدات وإسداء المشورة وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات. ويقيم الفريق عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ويسهم في تحسينها، ويقدم تقارير عنها. ويلتزم الاستقلال التشغيلي في أداء واجباته.

١٤ - وتقتضي المعايير الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات أن يُقدّم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للتقييمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم، وأن يؤكد للمجلس التنفيذي، سنوياً على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات. وعليه، فإن الفريق يؤكد في هذه الوثيقة استقلاليته التنظيمية. وفي عام ٢٠١٨، لم يسجل الفريق أي تدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات، ولا في أداء عمله، أو في الإبلاغ عن النتائج التي توصل إليها.

١٥ - وينص البند ٦-٢، على أن يتولى الفريق، علاوةً على تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات إلى المكتب، "المسؤولية عن تقييم الادعاءات المتعلقة بأعمال الغش والفساد التي تضر بمصالح المكتب والتي يرتكبها موظفو المكتب أو آخرون والتحقيق فيها".

١٦ - ويرد مزيد من التعريف بولاية المكتب ونطاق عمله ومسؤوليته ومسئولته ومعايير ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الصادر بوصفه التوجيه OD.IAIG.2018.02، وتعليمات المكتب التنفيذي EOI.ED.2018.01 "الهيكل التنظيمي". ويرد ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في المرفق ٦ لهذا التقرير.

١٧ - وعلاوة على ذلك، وبموجب إطار المكتب للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، يتولى الفريق دور خط الدفاع الثالث.

رابعاً - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٨

١٨ - كان الهدف الرئيسي من خطة العمل لعام ٢٠١٨ هو تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، والتأكيد للمديرية التنفيذية أن الضوابط والإجراءات الداخلية تُنفذ على الوجه المنشود.

ألف - خطة المراجعة الداخلية للحسابات القائمة على تقييم المخاطر

١٩ - واصل الفريق، في سياق إعداد خطة عمله لعام ٢٠١٨، العمل على كفاءة الاتساق بين أولويات مراجعة الحسابات والأهداف التي تتوخاها إدارة المكتب. وأقرت خطة عمل مراجعة الحسابات، استناداً إلى تقييم المخاطر السنوي، بالتنوع الجغرافي لعمليات المكتب العالمية، وشملت كلا من المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب الميدانية والاستعراضات المواضيعية.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل السنوية

٢٠ - أُنجزت سبعة مراجعي حسابات ١٤ تقريراً عن المراجعة الداخلية للحسابات (أي بإضافة تقرير واحد لعدد التقارير المقررة في البداية والبالغ ١٣ تقريراً) و ٣١ تقريراً عن مراجعة حسابات المشاريع. وكان متوسط الوقت المستغرق لإصدار التقارير ضمن حدود مؤشر الأداء الرئيسي المستهدف وهو ٩٠ يوماً. وأُنجزت كل عمليات المراجعة الداخلية للحسابات المقررة لعام ٢٠١٨ وصدرت التقارير النهائية خلال العام (انظر الجدول ١).

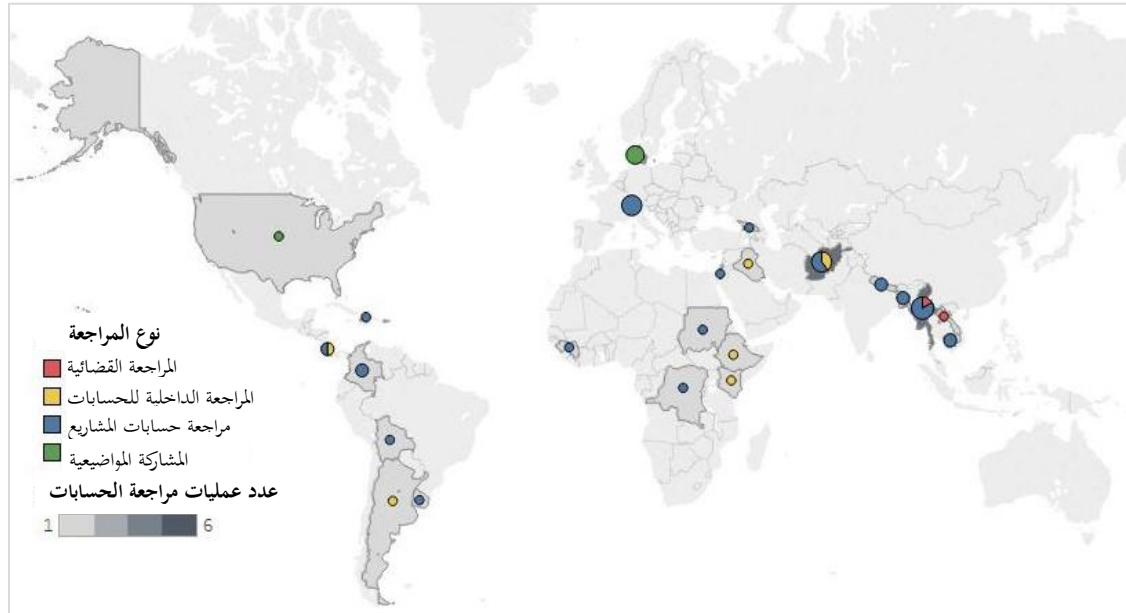
الجدول ١

حالة تنفيذ خطة العمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨	
المجموع	المجموع	المراجعة الداخلية للحسابات للمشاريع	المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراضات	المجموع	المجموع
٨	١٢	صفر ^(٢)	١٢	١٣	صفر ^(١)
٣٧	٤٥	٣١	١٤	٤٥	٣١ ^(٣)

الشكل ١

التوزيع الجغرافي لعمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٨



- (١) لم تُجر أي عمليات، لأن عمليات مراجعة حسابات المشاريع تصدر بناءً على طلب من العملاء.
- (٢) لم تُجر أي عمليات، لأن عمليات مراجعة حسابات المشاريع تصدر بناءً على طلب من العملاء.
- (٣) يشمل ذلك عمليتين من عمليات المراجعة القضائية لحسابات المشاريع، أُجريت في عام ٢٠١٨.

خامسا - أبرز أنشطة مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٨

٢١ - كما وردت الإشارة إلى ذلك في الجدول ١، أصدر الفريق ٤٥ تقريراً في عام ٢٠١٨، مقابل ٤٥ تقريراً في عام ٢٠١٧، و ٣٧ تقريراً في عام ٢٠١٦. ويتوقف عدد تقارير مراجعة حسابات المشاريع على الطلبات المقدمة من العملاء، وعلى متطلبات الإبلاغ الواردة في اتفاقات المشاريع. بيد أن الفريق بذل أيضاً جهوداً متسقة للحفاظ على نتائجه في عام ٢٠١٨.

٢٢ - وتنفذ عمليات المراجعة التي يقوم بها الفريق ضمن فئتين:

(أ) عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراضات المواضيعية التي قام بها الفريق (١٤ تقريراً في عام ٢٠١٨)؛

(ب) عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي أجرتها شركات خارجية لمراجعة الحسابات تحت إشراف الفريق، استيفاءً لمتطلبات الإبلاغ المتعلقة بالمشاريع (٣١ تقريراً).

٢٣ - وتتضمن التقارير الصادرة في عام ٢٠١٨ والبالغ عددها ٤٥ تقريراً ١٦٠ توصية من توصيات مرابي الحسابات. وتتعلق ١١٧ توصية منها بالمراجعة الداخلية للحسابات (الجدول ٢)، وتتعلق ٤٣ توصية بعمليات مراجعة حسابات المشاريع (الجدول ٥).

ألف - عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراضات المواضيعية التي أجراها الفريق

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٢٤ - في عام ٢٠١٨، أصدر الفريق ١٤ تقريراً عن عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراضات المواضيعية إلى المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وترد قائمة بهذه التقارير في المرفق ٢.

تحليل توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة في عام ٢٠١٨

٢٥ - تمشيا مع المشورة المقدمة من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بالتركيز على المخاطر والمسائل العامة الأكثر أهمية، انخفض عدد توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة من ٢٠٠ توصية في عام ٢٠١٧ إلى ١١٧ توصية في عام ٢٠١٨، وانخفض متوسط عدد التوصيات في كل تقرير من تقارير مراجعة الحسابات من ١٤ توصية في عام ٢٠١٧ إلى ثماني توصيات في عام ٢٠١٨.

٢٦ - وتمشيا مع استراتيجية المكتب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أسفر استعراض المساواة بين الجنسين عن سبع توصيات. انظر الشكل ٢ تحت المجال الوظيفي للموارد البشرية.

درجة أهمية توصيات مراجعة الحسابات المتصلة بعمليات المراجعة التي أنجزها الفريق ٢٧ - من أصل ١١٧ توصية صادرة، اعتُبرت ٧٣ توصية ذات أهمية كبيرة^(٤)، و ٤٤ توصية متوسطة الأهمية، على النحو المبين في الجدول ٢. أما التوصيات المنخفضة الأولوية فتُعالج خلال مرحلة العمل الميداني لمراجعة الحسابات.

الجدول ٢

تصنيف توصيات مراجعة الحسابات حسب درجة الأهمية

درجة الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
عليا	٩٥	١٠٠	٧٣	٤٦	٥٠	٦٢
متوسطة	١١٢	١٠٠	٤٤	٥٤	٥٠	٣٨
المجموع	٢٠٧	٢٠٠	١١٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠

توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، حسب المجال الوظيفي

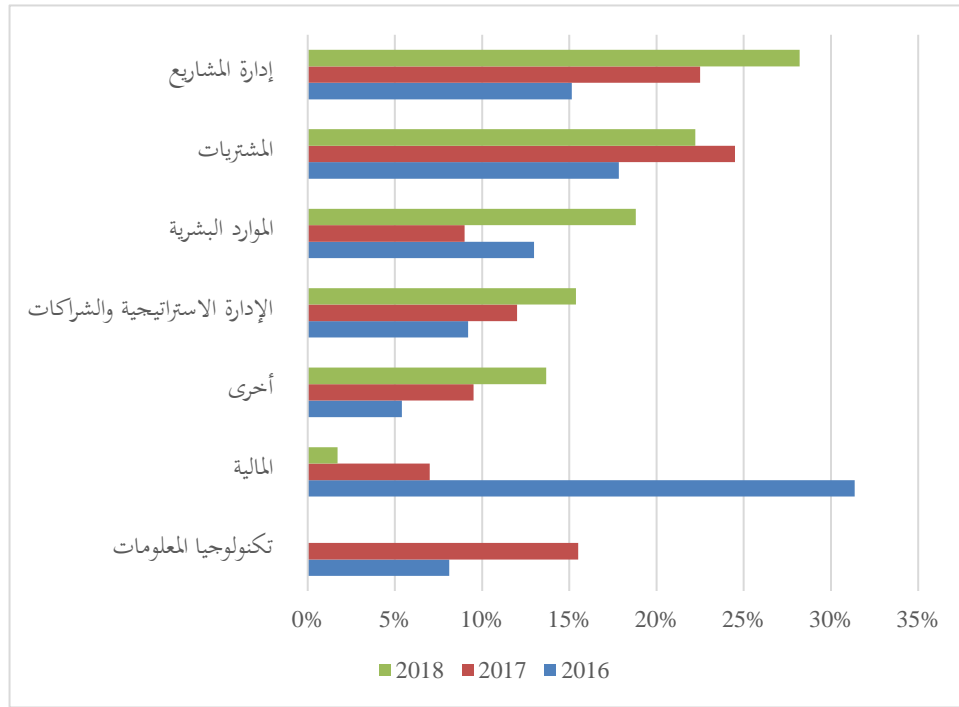
٢٨ - يعرض الشكل ٢ مدى تواتر توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي، ونُسب منها إلى إدارة المشاريع (٢٨ في المائة) وإلى المشتريات (٢٢ في المائة)، وإلى الموارد البشرية (١٩ في المائة) وإلى الإدارة الاستراتيجية والشراكات (١٥ في المائة). وكانت المجالات الوظيفية الأخرى (الاتصالات، وإدارة الأصول، والإدارة العامة) محل تركيز ١٤ في المائة أخرى من التوصيات وكانت المالية محل تركيز ٢ في المائة منها^(٥). واستُمد هذا التوزيع حسب المجال الوظيفي من نطاق مراجعة الحسابات على النحو المبين في تقييم المخاطر المتعلق بكل نشاط.

(٤) درجة الأهمية: عالية: إجراءات تعتبر ضرورية لكفالة عدم تعرض مكتب خدمات المشاريع إلى مخاطر عالية. متوسطة: إجراءات تعتبر ضرورية لتجنب التعرض لمخاطر كبيرة. منخفضة: إجراءات تعتبر مستصوبة وينبغي أن تفضي إلى تعزيز الرقابة أو إلى الحصول على أفضل قيمة مقابل المال.

(٥) ويعكس التوزيع الوظيفي التصنيف في التقارير الصادرة. وسيعمل الفريق مع الإدارة من أجل مواءمة التصنيفات مع المجالات الوظيفية البالغ عددها ١٣ مجالاً لدعم إطار المكتب المتعلق بالحوكمة والمخاطر والامتثال.

الشكل ٢

توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، حسب المجال الوظيفي

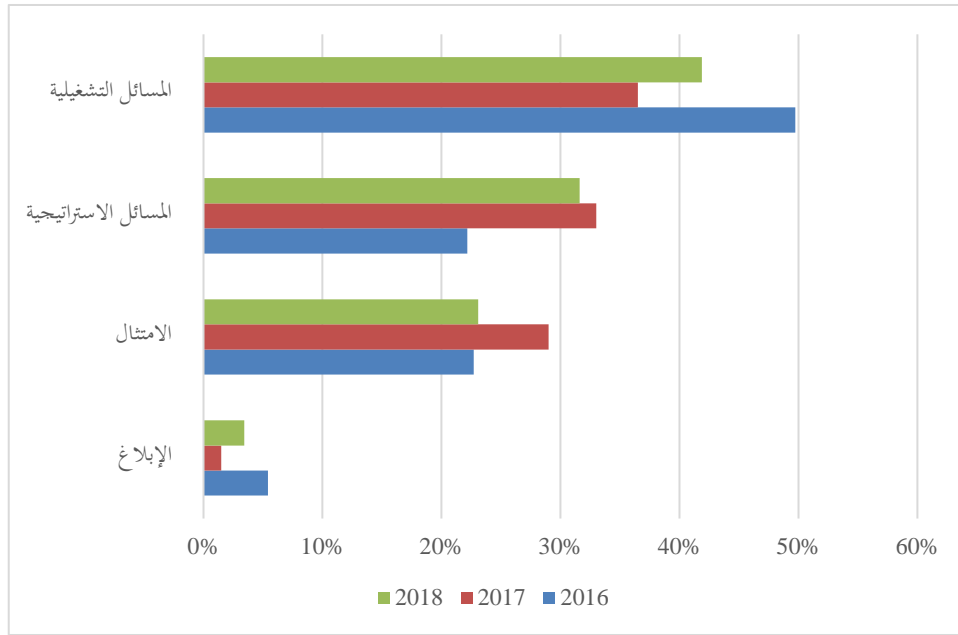


المجالات الرئيسية للتحسينات المحددة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٨
 ٢٩ - يبين الشكل ٣، المكمل للشكل ٢، عدد التوصيات بحسب نوع الهدف^(٦). وكانت التوصيات المتعلقة بالمسائل التشغيلية (٤٢ في المائة) أكثر التوصيات شيوعاً، تلتها التوصيات التي تتناول المسائل الاستراتيجية (٣٢ في المائة)، ومسائل الامتثال (٢٣ في المائة)، ومسائل الإبلاغ (٣ في المائة).

(٦) حسب أهداف الكيان في "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣)"، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي.

الشكل ٣

التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٨، حسب الهدف



باء - عمليات مراجعة حسابات المشاريع

مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات

٣٠ - يُطبق فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات "مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات" وفقاً لما جاء في تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الرقابة ومراجعة الحسابات الداخلية في عام ٢٠٠٧ (DP/2008/21).

٣١ - ويقدم الفريق الدعم التقني إلى مديري المشاريع في الوفاء بمتطلبات مراجعة حسابات مشاريعهم. وتحقيقاً لهذا الغرض، يستخدم الفريق شركات مهنية خارجية حاصلة على الموافقة مسبقاً بأنها مؤهلة لإجراء عمليات مراجعة الحسابات هذه. وتتقيد هذه الشركات بالاختصاصات التي يقرها الفريق، بينما تخضع التقارير التي تُعدها لشروطه المتعلقة بضمان الجودة قبل أن يُصدرها. ويتيح هذا الترتيب كفاءة التكاليف والاتساق في الإبلاغ ويحسن الجدول الزمني ويسيطر على إجراءات عمليات مراجعة حسابات المشاريع.

التقارير الصادرة المتعلقة بمراجعة حسابات المشاريع

٣٢ - أصدر الفريق واحداً وثلاثين تقريراً عن مراجعة حسابات المشاريع. ووفقاً للجدول ٣، تضمنت ١٩ تقريراً من أصل ٣١ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٨ رأياً للمراجعي الحسابات بشأن البيان المالي للمشروع، ودرجة تقديرية للرقابة الداخلية. وتضمنت عشر عمليات مراجعة حسابات المشاريع رأياً بشأن البيان المالي فقط، وكانت عمليتان تتعلقان بمراجعة قضائية لحسابات مشاريع.

الجدول ٣

عدد تقارير مراجعة حسابات المشاريع الصادرة، الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
١٩	٢٤	١٢	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة المتضمنة رأيا بشأن البيان المالي ودرجة تقديرية للرقابة الداخلية
١٠	٦	١١	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة المتضمنة رأيا بشأن البيان المالي فقط
صفر	صفر	٢	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة المتضمنة رأيا بشأن الرقابة الداخلية فقط
٢	١	٢	المراجعات القضائية لحسابات المشاريع
٣١	٣١	٢٧	المجموع

٣٣ - وبلغت نسبة عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي قُيِّمت فيها تدابير الرقابة الداخلية بأنها "مُرضية" ٧٤ في المائة (٥٨ في المائة في عام ٢٠١٧). ولم تتضمن أية مراجعات حسابية للمشاريع تقييما "غير مرضي" للرقابة الداخلية، مقارنة باثنتين في عام ٢٠١٧.

الجدول ٤

آراء مراجعي حسابات المشاريع وتقييمات الرقابة الداخلية في عمليات مراجعة حسابات المشاريع، الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

النسبة المئوية من المجموع		عدد تقارير مراجعة الحسابات		نوع الرأي أو التقييم
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	
				رأي مراجعي الحسابات بشأن البيان المالي للمشروع (عند الاقتضاء)
٩٣	٩٠	٢٧	٢٧	رأي غير مشفوع بتحفظ
٧	١٠	٢	٣	رأي مشفوع بتحفظ
١٠٠	١٠٠	٢٩	٣٠	المجموع
				تقييم المستوى العام للرقابة الداخلية (في حالة وروده)
٧٤	٥٨	١٤	١٤	مرضٍ
٢٦	١٣	٥	٣	مرضٍ جزئيا (بحاجة إلى بعض التحسين)
صفر	صفر	صفر	صفر	مرضٍ جزئيا (بحاجة إلى تحسين كبير)
صفر	٢١	صفر	٥	مرضٍ جزئيا (نظام التقييم القديم)
صفر	٨	صفر	٢	غير مرضٍ
١٠٠	١٠٠	١٩	٢٤	المجموع

الأثر المالي لنتائج مراجعة حسابات المشاريع في عام ٢٠١٨

٣٤ - فيما يتعلق بعام ٢٠١٧، بلغ الأثر المالي التراكمي لتقارير مراجعة حسابات المشاريع التي تتضمن رأياً مشفوعاً بتحفظ ٤٣١ ٧٨١ دولاراً (مقابل ٣١٥ ١٣٩ دولاراً في عام ٢٠١٧)^(٧). وفيما يتعلق بتقارير الرقابة الداخلية، بلغ الأثر المالي الناجم عن ملاحظات مراجعة الحسابات ٩٢٨ ٦٩ دولاراً (مقابل ٢٤٧ ١٧١ دولاراً في عام ٢٠١٧).

توصيات مراجعة حسابات المشاريع الصادرة في عام ٢٠١٨

٣٥ - تضمنت تقارير مراجعة حسابات المشاريع الصادرة والبالغ عددها ٣١ تقريراً، ٤٣ توصية من توصيات مراجعة الحسابات، أي بمتوسط قدره ١,٤ توصية لكل تقرير. مقابل متوسط قدره ٣,٧ توصية لكل تقرير في عام ٢٠١٧.

٣٦ - وكما يتبين من الجدول ٥ فإن نسبة توصيات مراجعة الحسابات، المقيّمة بأنها عالية الأهمية، قد انخفضت في عام ٢٠١٨ عما كانت عليه في السنتين السابقتين.

الجدول ٥

توصيات مراجعة حسابات المشاريع، حسب درجة الأهمية

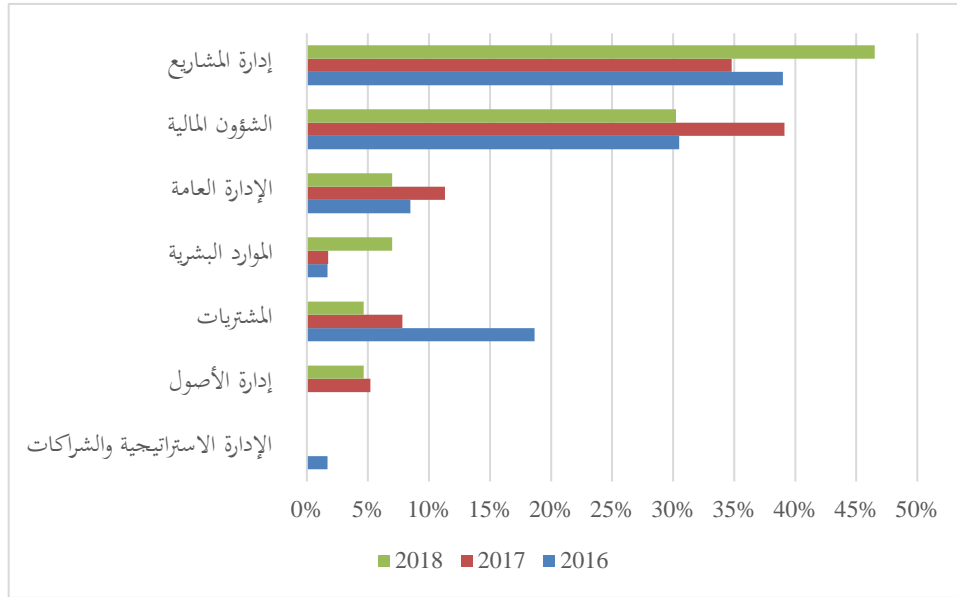
درجة الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
عليا	١٦	٣١	٩	٢٧	٢٧	٢١
متوسطة	٤٤	٨٤	٣٤	٧٣	٧٣	٧٩
منخفضة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	٦٠	١١٥	٤٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٣٧ - يرد أدناه تحليل توصيات مراجعة حسابات المشاريع الصادرة في عام ٢٠١٨ والبالغ عددها ٤٣ توصية حسب تواتر حدوثها في مجال وظيفي معين. ووفقاً للشكل ٤، تعلقت معظم التوصيات بإدارة المشاريع (٤٧ في المائة) والشؤون المالية (٣٠ في المائة).

(٧) يتعلق الأثر المالي لمراجعات حسابات المشاريع لعام ٢٠١٨ بمشروع واحد. يرجى الرجوع إلى تقرير مراجعة حسابات المشاريع: ٨٢٠١ و ٨٢٠٦.

الشكل ٤

توصيات مراجعة حسابات المشاريع حسب المجال الوظيفي



جيم - التحسينات المدخلة على نظام الرقابة الداخلية بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٨ - برهنت الإدارة على الدوام على التزامها بمعالجة نتائج مراجعة الحسابات خلال كامل عام ٢٠١٨. وعملت إدارة المكتب مع الفريق من أجل كفاءة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، وإدماج هذه النتائج في بيانات الأداء المتعلقة بإدارات المكتب. وباستخدام بيانات الأداء هذه، تمكنت الإدارة من أن تحل على وجه السرعة ما يعرض لها من مسائل وأن تحدد المخاطر الإضافية، لتضمن بذلك فعالية إطار الرقابة الداخلية في المكتب. وبلغ المعدل العام لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨، نسبة ٩٦ في المائة. وهناك اثنتا عشرة توصية أسفرت عنها الاستعراضات المواضيعية، وصدرت منذ ما يزيد عن ١٨ شهراً، لا تزال مفتوحة؛ واعتُبر ذلك جزءاً من التقييم العام لمراجعة الحسابات الذي يجريه الفريق والوارد في المرفق ٥.

٣٩ - ونفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، مبسّطاً بذلك أدوات سياسته الداخلية ومُعزّزاً مواءمتها مع طرق أداء العمل. ومنذ إقرار الإطار في آذار/مارس ٢٠١٦، تم إصدار ٧١ أطارا تشريعية جديداً، وإلغاء ١١٠ توجيهات تنظيمية وتعليمات إدارية قديمة؛ وصدر ٥١ إطاراً من هذه الأطر التشريعية الجديدة في عام ٢٠١٨.

٤٠ - وشملت المبادرات المؤسسية للمكتب في عام ٢٠١٨ عملية توسيع نطاق العمليات ونظام إدارة الجودة، وضمان إدراج العمليات من جميع الوظائف وأن تظل محتوياتها متداولة ومجدية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، تم تحديث أكثر من ٤٠٠ عملية، مما يجعل هذا المنبر مركزاً جامعاً للمعلومات المتعلقة بجميع عمليات المكتب.

٤١ - وكجزء من النهج المؤسسي للمكتب إزاء إطار الحوكمة والمخاطر والامتثال، تم إنشاء مهمة تنظيمية جديدة تجمع بين الأخلاقيات والامتثال على مستوى كبار المسؤولين (مد-١). وستكون هذه الوظيفة وظيفية مستقلة، بتوجيه من فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات، كما ستساعد المكتب التنفيذي في دعم الموظفين من أجل تعزيز ثقافة أخلاقيات وبيئة عمل شاملة يعُمها الوثام، متشعبة بقيم النزاهة والمساءلة والشفافية والاحترام والكفاءة المهنية. ويواصل الفريق ومكتب الأخلاقيات الحفاظ على علاقة عمل مستقلة وداعمة في الوقت نفسه. وتعاون المكتبان بنجاح بشأن مجموعة متنوعة من المسائل المعقدة التي تطلبت توخي نهج تعاوني.

٤٢ - والمكتب ملتزم بتحقيق الامتياز التنظيمي وبالمساءلة والشفافية، وهو يسعى باستمرار إلى تحسين حوكمته وعملياته الداخلية. واحتفظ المكتب بشهادة أيزو 9001 (نظم إدارة الجودة) التي حصل عليها من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وكذلك بشهادة أيزو 14001 (نظم الإدارة البيئية) وشهادة OHSAS 18001 للنظام المرجعي لتقدير السلامة والصحة في أماكن العمل. وتظل هذه الشهادات سارية حتى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

دال - رأي مراجعي الحسابات

٤٣ - الإدارة مسؤولة عن الحفاظ على كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب. ويتولى الفريق المسؤولية عن تقييم مدى كفاية إطار العمل وفعاليتها تقييما مستقلا.

٤٤ - ويستند رأي مراجعة الحسابات إلى تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها الفريق في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويكمل هذا الرأي مجموعة من البيانات النوعية على النحو المبين في المرفق ٥. وتُرَاعَى نتائج مراجعات الحسابات التالية لدعم رأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات:

- (أ) عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية؛
- (ب) الاستعراضات المواضيعية؛
- (ج) مراجعة حسابات المشاريع؛
- (د) المراجعات القضائية لحسابات المشاريع؛
- (هـ) برنامج المراجعة المستمرة للحسابات وتحليل البيانات؛
- (و) النتائج المستخلصة من التحقيقات؛
- (ز) حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في نهاية السنة التقييمية.

٤٥ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغت نسبة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات ٩٦ في المائة (مقابل ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٧)، مما يعني أنه يتم عموماً اتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب، كلما اقتضى الأمر إدخال تحسينات على مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ويُعزى انخفاض عدد التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٨ (١٦٠ توصية) مقابل ٣١٥ توصية صدرت في عام ٢٠١٧ إلى التحسن العام في الرقابة الداخلية للمنظمة. واتخذت الإدارة إجراءات جديدة بالثناء استجابة لرأي مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٧.

٤٦ - ويرى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، استنادا إلى نطاق عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات المضطلع بها، أن مستوى كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب مرضي جزئيا (تحتاج إل بعض التحسينات). ويعني ذلك أنها راسخة بوجه عام وتؤدي وظائفها ولكنها تحتاج إلى بعض التحسينات. وللإطلاع على الأساس المنطقي لرأي مراجعي الحسابات، انظر المرفق ٥ لهذا التقرير.

سادسا - إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٧ - وفقا لإطار المساءلة وسياسات الرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فإن مدير الفريق مسؤول أمام المجلس التنفيذي عن الموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ إطار المساءلة.

٤٨ - وتشمل ركائز إطار المساءلة وسياسات الرقابة في المكتب، التي هي ركائز داخلية بالنسبة للمكتب: فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، ومسؤول الأخلاقيات، والمكاتب الإقليمية، ومكتب المستشار القانوني العام، وفريق التعيينات والاختيارات، ومجلس التعيينات والاختيارات، ولجنة العقود والممتلكات بالمقر، ونظام السجل المتوازن لقياس الإنتاج، وتنفيذ التوجيهات التنظيمية والتعليمات الإدارية التي يضعها المكتب.

٤٩ - وتشمل ركائز إطار المساءلة وسياسات الرقابة في المكتب، التي هي ركائز خارجية: الجمعية العامة للأمم المتحدة، والأمين العام، والمجلس التنفيذي، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

سابعا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٥٠ - يمثل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لقرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨ و ١٨/٢٠١٢، وللإجراءات التي أُقرت فيهما فيما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. ولا يزال الكشف العلني عن تقارير مراجعة الحسابات إيجابيا، وهو ما يؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة.

٥١ - وبناء على ذلك، نشر الفريق على الموقع الشبكي العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الموجزات التنفيذية لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والتقارير الكاملة للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نُشرت على الموقع الشبكي العام للمكتب جميع تقارير مراجعة الحسابات الفنية والمواضع، فيما عدا التقارير التي حُجبت بصفة استثنائية لأسباب تتعلق بالسرية.

ثامنا - الخدمات الاستشارية

٥٢ - تشمل ولاية الفريق تقديم الخدمات الاستشارية للإدارة، بناء على طلبها بصورة عامة. وشملت الأنشطة الاستشارية في عام ٢٠١٨ تقديم المشورة الرسمية أو غير الرسمية أو التحليل أو التقييم، سواء كان ذلك في ما يتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات أو أنشطة التحقيق. وعند تقديم الخدمات الاستشارية، حافظ الفريق على موضوعيته ولم يتحمل مسؤوليات إدارية، مثل تنفيذ المشورة.

٥٣ - وخلال عام ٢٠١٨، قدم الفريق المزيد من الخدمات الاستشارية للإدارة في مجالات: (أ) دعم الإدارة في إضفاء الطابع الرسمي على إدارة المخاطر، وذلك على سبيل المثال، من خلال نظام الإدارة المركزية للاستثمارات والمشاريع؛ (ب) النهوض بمراجعة الحسابات وتحليل البيانات باستمرار من خلال تقديم تقارير دورية إلى الإدارة؛ (ج) إسداء المشورة بشأن الأحكام المتعلقة بمراجعة الحسابات في اتفاقات المشاريع؛ (د) المشاركة في اجتماعات الإدارة من قبيل اجتماعات فريق العمليات المركزية وفريق إدارة العمليات؛ و (هـ) تنسيق ودعم وحدة التفتيش المشتركة فضلا عن التقرير السنوي عن تنفيذ المكتب لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٥٤ - وعلاوة على ذلك، قدم الفريق المشورة للإدارة بشأن إطار الحوكمة والمخاطر والامتثال، وبشأن إدماج قواعد بيانات البائعين. وواصل الفريق أيضا تنفيذ التقييمات الداخلية لمدى الامتثال، اللازمة لكي يحافظ المكتب على شهادات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وأبلغ الفريق إلى الإدارة العليا مسائل مراجعة الحسابات المتكررة التي تتطلب أن توليها المكاتب الميدانية والمشاريع اهتمامها.

تاسعا - التحقيقات

٥٥ - فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات هو الكيان الوحيد المسؤول في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن إجراء التحقيقات في الادعاءات بوقوع غش أو فساد أو إساءة استغلال السلطة أو التحرش في أماكن العمل أو الاستغلال الجنسي أو الانتقام وغير ذلك من أفعال سوء السلوك.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٨، أجرى الفريق تحقيقات معقدة شملت العديد من الموظفين والموردين. ونتيجة لذلك، أحال الفريق ٧٧ موظفا و ٣٥ موردا لتفرض عليهم جزاءات، وهذه زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠١٧ الذي أحال فيه الفريق ٣٤ موظفا و ٢٥ موردا. ومع ذلك أنجز الفريق هذه القضايا بسرعة فافت السرعة التي أنجز بها القضايا في السنوات السابقة. وكان متوسط الوقت المستغرق في عام ٢٠١٨ لإغلاق القضايا (٣,٨ أشهر)، أقصر بنسبة ٢١ في المائة من الوقت المستغرق في عام ٢٠١٧ وبنسبة ٤٢ في المائة من الوقت المستغرق في عام ٢٠١٦. وفي نهاية عام ٢٠١٨، كانت هناك حالة واحدة مفتوحة لمدة تزيد عن ستة أشهر مقابل ثلاث قضايا في نهاية عام ٢٠١٧.

٥٧ - وواصل الفريق التركيز على القضايا التي تنطوي على الغش والمخالفات المالية. ونتيجة لذلك، استرد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مبلغا قدره ١٢٧ ١٣٥ دولارا من الأموال المختلسة في عام ٢٠١٨ استنادا إلى التحقيقات التي أجراها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (٦٣٠ ٣٤ دولارا يتعلق بالتحقيقات في عام ٢٠١٨ و ٤٩٧ ١٠٠ دولارا يتعلق بالتحقيقات في السنوات السابقة).

ألف - حجم الشكاوى المتلقاة

٥٨ - في عام ٢٠١٨، تلقى الفريق ١٥١ شكوى، أي بزيادة قدرها ٣٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧ (١١١ شكوى). وفتح الفريق ٦٠ قضية استنادا إلى هذه الشكاوى، أي بزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٧ (٥٩ قضية). أما الشكاوى المتبقية (٩١) فقد تبين أنها تقع خارج نطاق ولاية الفريق، أو أنه قد يكون

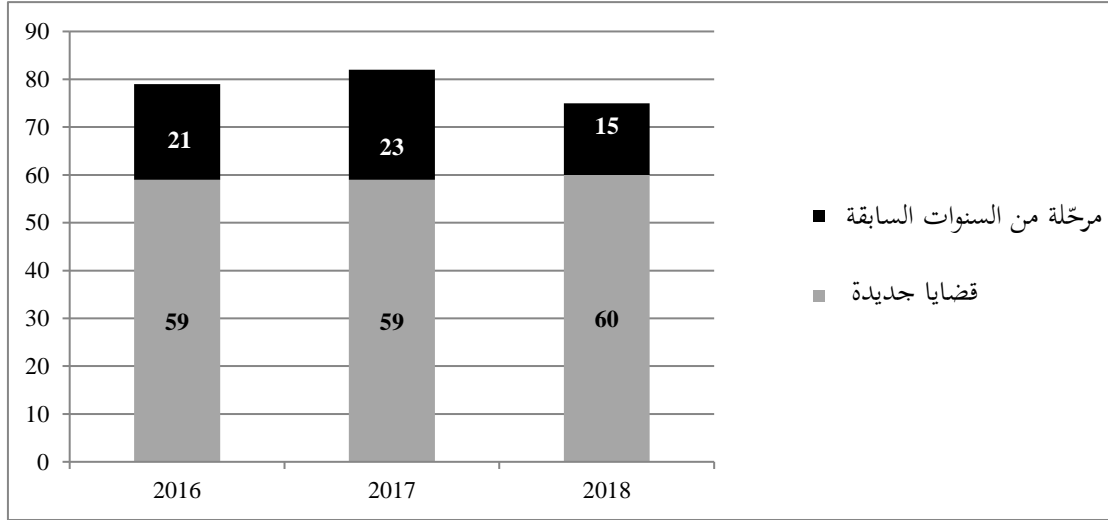
من الأنسب أن تتناولها وحدة أخرى. وللمساعدة على مواجهة الزيادة في الشكاوى الواردة، تمت الموافقة للفريق على أن يرفع رتبة إحدى وظائفه، اعتباراً من عام ٢٠١٩.

باء - القضايا المفتوحة

٥٩ - بالإضافة إلى القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٨، وعددها ٦٠ قضية، رُحلت ١٥ قضية أخرى مُرحّلة من سنوات سابقة إلى عام ٢٠١٨ (الشكل ٥).

الشكل ٥

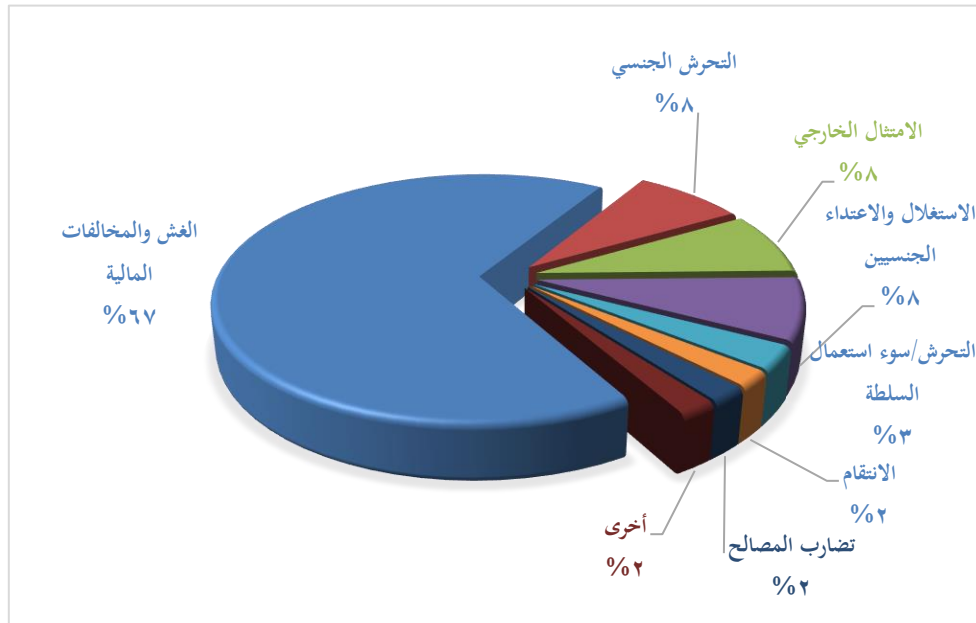
عدد القضايا المفتوحة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨



٦٠ - من القضايا التي فتحت في عام ٢٠١٨ والبالغ عددها ٦٠ قضية، أحالت الإدارة أو الموظفون ٦٢ في المائة منها، وتلقى الفريق ٢٥ في المائة منها بوسائل أخرى (كيانات خارجية مثل مقدم خدمات التأمين الطبي أو منظمات الأمم المتحدة)، و ٨ في المائة أسفرت عنها مراجعات الفريق، وتلقى البقية ونسبتها ٥ في المائة عن طريق الخط الساخن الخاص بمكافحة الغش.

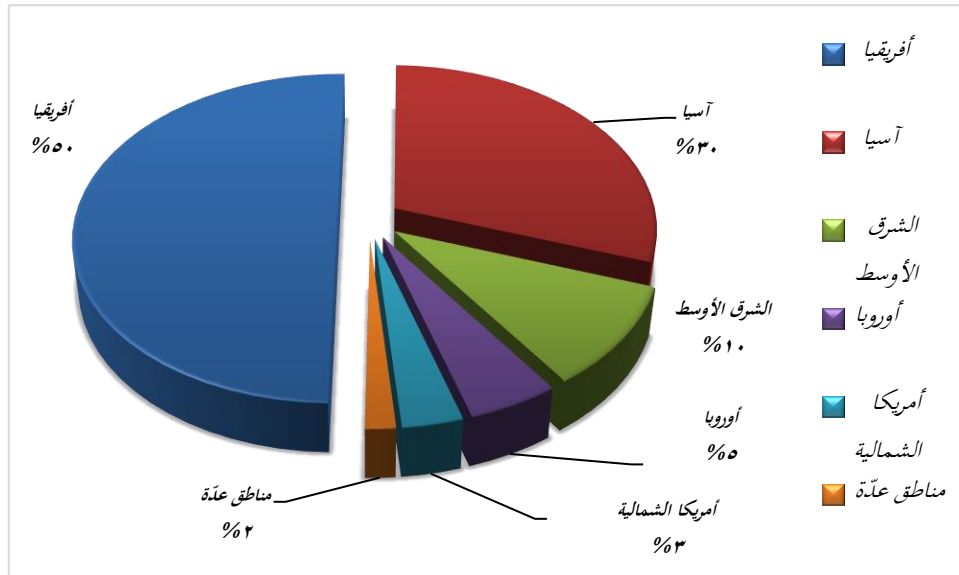
٦١ - وتضمنت أغلبية القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٨ (٤٠ قضية، أو ٦٧ في المائة) ادعاءات بوقوع غش أو مخالفات مالية (الغش في الشراء، أو الغش في الاستحقاقات، أو السرقة، أو الاختلاس، أو إساءة استغلال الموارد). وتعلقت خمس قضايا بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتعلقت خمس قضايا أخرى بالتحرش الجنسي. وتعلقت بقية القضايا بسوء السلوك: الامتثال الخارجي (الغش في التأمين الصحي وانتهاك القوانين المحلية (خمس قضايا)؛ التحرش و/أو إساءة استعمال السلطة (قضيتان)؛ وتضارب المصالح (قضية واحدة)؛ والانتقام (قضية واحدة) وأنواع أخرى، مثل إساءة استعمال أصول المكتب (قضية واحدة).

الشكل ٦
أنواع القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٨



٦٢ - أفريقيا هي المنطقة التي وردت منها معظم القضايا التي فتحتها الفريق في عام ٢٠١٨ (٣٠ قضية أو ٥٠ في المائة)، تليها آسيا (١٨ قضية) والشرق الأوسط (ست قضايا). وفتح الفريق أيضا ثلاث قضايا في أوروبا، قضيتان في أمريكا الشمالية، وقضية واحدة تشمل مناطق عدة.

الشكل ٧
التوزيع الجغرافي للقضايا المفتوحة في عام ٢٠١٨



جيم - نتيجة التحقيقات

٦٣ - عندما يتلقى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أي شكوى، يقوم بإجراء استعراض أولي للتأكد مما إذا كانت الادعاءات تندرج ضمن ولايته واختصاصه. فإذا كانت كذلك، يُجري الفريق إما تقييماً تمهيدياً وإما تحقيقاً، ويتوقف ذلك على عدة عوامل، منها على سبيل المثال مدى كفاية الأدلة أو مدى خطورة الادعاءات.

٦٤ - وإذا كانت الادعاءات الموجهة ضد أحد موظفي المكتب مدعومة بالأدلة، يحيل الفريق القضية إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية وفقاً للتوجيه التنظيمي OI.IAIG.2018.01. وإذا كانت القضية تتعلق بأحد الموردين الذين يتعاملون مع المكتب، تُحال المسألة إلى لجنة استعراض المُوردين عملاً بالتعليمات التنفيذية PG.2017.02. وتُحال قضايا الانتقام إلى مسؤول الأخلاقيات، طبقاً للتعليمات التنفيذية OI.Ethics.2018.01.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٨، أغلق الفريق ٥٩ قضية (انظر الجدول ٦ أدناه).

الجدول ٦

عبء القضايا الخاضعة للتحقيق في عام ٢٠١٨

النسبة المئوية	عدد القضايا	
عبء القضايا في عام ٢٠١٨		
٢٠	١٥	• القضايا المرحلة من السنوات السابقة
٨٠	٦٠	• القضايا الواردة في عام ٢٠١٨
١٠٠	٧٥	المجموع
٧٩	٥٩	القضايا المغلقة في عام ٢٠١٨
٢١	١٦	القضايا المرحلة إلى عام ٢٠١٩

٦٦ - في عام ٢٠١٨، أجرى الفريق تحقيقات في القضايا المعروضة عليه وأُنجزها بسرعة أكبر، ويُعزى ذلك جزئياً إلى استمرار التركيز على فرز القضايا مما مكّن الفريق من التركيز على أشد القضايا خطورة. وكان متوسط الوقت الذي استغرقه الفريق في عام ٢٠١٨ للانتهاء من النظر في قضية ما هو ٣,٨ أشهر مقابل ٤,٨ أشهر في عام ٢٠١٧ و ٦,٦ في عام ٢٠١٦. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لم يكن لدى الفريق سوى قضية واحدة ظلت مفتوحة مدة تزيد عن ستة أشهر، ولم يكن لديه أية قضية مَرَّ عليها أكثر من ١٢ شهراً. وفي المقابل، كان لدى الفريق، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ثلاث قضايا ظلت مفتوحة مدة تزيد عن ستة أشهر.

٦٧ - ومن القضايا البالغ عددها ٥٩ قضية التي أغلقها الفريق في عام ٢٠١٨، كانت هناك ٣٥ قضية (٥٩ في المائة) مدعومة بالأدلة^(٨). وخلص الفريق، في ٢٢ قضية (٣٧ في المائة)، إلى أن الادعاءات لا تدعمها أدلة. وتقع الادعاءات الواردة في القضيتين المتبقيتين خارج نطاق ولاية الفريق الذي أحالهما إلى مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

(٨) تعلق أربع قضايا بادعاءات موجهة ضد موظفي الشركاء المنفذين؛ وخلص هؤلاء الشركاء إلى أن الادعاءات مدعومة بأدلة واتخذوا في شأنها الإجراءات المناسبة. ونتيجة لذلك، لم يحيلها الفريق إلى لجنة استعراض الموردين.

القضايا المدعومة بأدلة

٦٨ - بلغ عدد الضالعين في القضايا الـ ٣٥ المدعومة بأدلة (راجع المرفق ٤) ٧٧ موظفا و ٣٥ موردا. وأحال الفريق الموظفين إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية بشأنهم، وأحال الموردين إلى لجنة جزاءات الموردين. وكانت معظم القضايا التي تبين أنها تنطوي على سوء السلوك تتعلق بالغش أو بمخالفات مالية (٢٢ قضية).

الجدول ٧

نتائج القضايا الخاضعة للتحقيق في عام ٢٠١٨

النتيجة	العدد
ألف - القضايا غير المدعومة بأدلة	
• بعد الاستعراض الأولي أو التقييم التمهيدي	١٥
• بعد التحقيق	٧
المجموع الفرعي	٢٢
باء - القضايا الواقعة خارج نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢
جيم - القضايا المدعومة بأدلة	٣٥
المجموع	٥٩

الخسائر المالية واستعادتها

٦٩ - بلغ مجموع الخسائر المالية المدعومة بأدلة في القضايا التي حقق فيها الفريق في عام ٢٠١٨ ما قدره ٧٢٥ ١٣٠ دولارا. ويعادل هذا المبلغ أقل من ١,٠ في المائة من مجموع موارد المكتب السنوية. وأحال الفريق هذه الخسائر إلى الإدارة لاستردادها. وفي عام ٢٠١٨ استردت الإدارة ١٢٧ ١٣٥ دولارا من الخسائر المتكبدة خلال هذا العام والأعوام السابقة. ويعمل الفريق مع الفريق القانوني من أجل إشراك جهة مقدمة للخدمات للمساعدة في تحديد مكان وجود الأموال المختلسة واستردادها.

الرسائل الإدارية

٧٠ - في عام ٢٠١٨، أصدر الفريق ١٥ رسالة إدارية وجهها إلى وحدات العمل المعنية تضمنت ١٥ توصية لمعالجة مواطن الضعف في مجال الرقابة، وفقا لما حدده المحققون. ويستخدم الفريق أداة لتتبع توصيات مراجعة الحسابات لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في هذه الرسائل في الوقت المناسب.

الإجراءات المتخذة في قضايا إساءة السلوك (٢٠١٨)

٧١ - أحال الفريق ٧٧ موظفا إلى المسؤول القانوني بشعبة الموارد البشرية في عام ٢٠١٨. (أ) اتخذت إجراءات تأديبية ضد ثمانية أفراد: حُفِضت رتبة إثنين منهم وأُنهِيت عقود ستة؛

(ب) أُنهي عمل سبعة أفراد في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قبل اكتمال التحقيق، وأُنهي عمل ٤٧ فرداً آخر بعد أن أحال الفريق القضائية إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية. ووضعت رسائل في ملفاتهم تشير إلى أنهم كانوا سيُتهمون بسوء السلوك لو ظلوا يعملون مع المكتب؛

(ج) في نهاية عام ٢٠١٨، كانت القضايا المتعلقة بـ ١٥ فرداً لا تزال في انتظار البت فيها.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القضايا السابقة)

٧٢ - عالج المكتب أيضاً مسائل ضد ١٠ أفراد يعود تاريخ قضاياهم إلى ما قبل عام ٢٠١٨. وأُنهي عمل أربعة أفراد ووُجه لوم كتابي لفرد واحد. وترك الأفراد الخمسة المتبقون المنظمة، ووضع المكتب رسائل في ملفاتهم تشير إلى أنهم كانوا سيُتهمون بسوء السلوك لو ظلوا يعملون مع المكتب.

الجزءات المفروضة على الموردين

٧٣ - أحال الفريق ١٣ قضية ضلّع فيها ٣٥ مورداً و ٢٠ مسؤول شركة إلى لجنة استعراض الموردين في عام ٢٠١٨. وقد اتخذت لجنة استعراض الموردين إجراءات في أربع قضايا من القضايا البالغ عددها ١٣ قضية. ونتيجة لذلك، منع المكتب تسعة موردين و ١٠ مسؤولي شركات لمدة ثلاث سنوات، وثمانية موردين وخمسة مسؤولي شركات لمدة خمس سنوات، ومورد واحد وثلاثة مسؤولي شركات لمدة سبع سنوات. ووجهت اللجنة اللوم أيضاً إلى ثلاثة موردين وثلاثة مسؤولي شركات^(٩). وفي نهاية ٢٠١٨ لا تزال اللجنة تراجع القضايا التسع الأخرى.

٧٤ - وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت لجنة استعراض الموردين إجراءات في سبع قضايا تعود إلى ما قبل عام ٢٠١٨. وفي هذه الحالات، منع المكتب موردين اثنين لمدة سنة واحدة، وثلاثة موردين ومسؤول شركة واحد لمدة ثلاث سنوات، وموردين اثنين ومسؤول شركة واحد لمدة خمس سنوات. ووجهت اللجنة أيضاً لوما كتابياً إلى أحد الموردين.

٧٥ - وحتى تاريخه، فرض المكتب جزاءات على ١٢٦ مورداً ومسؤول شركة بناء على النتائج التي خلص إليها الفريق. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل بهذا الشأن، بما في ذلك جميع المدخلات التي أدرجها المكتب في قائمة الأمم المتحدة لعدم الجدارة، على الموقع الشبكي للمكتب.

٧٦ - وعلى سبيل الوقائية، يدقق برنامج الفريق للمراجعة المستمرة للحسابات وتحليل البيانات في معاملات الموردين والموظفين الخاضعين للجزاءات.

دال - تعزيز القدرات في مجال التحقيق

٧٧ - في عام ٢٠١٨، كان يعمل في فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات خمسة موظفين فنيين متفرغين يعاونهم مساعد لشؤون التحقيق. وواصل الفريق الاعتماد على الخبراء الاستشاريين للحصول على الدعم الإضافي.

(٩) هذا اللوم لا يؤثر على جدارتهم في العمل مع المكتب أو الأمم المتحدة، ولكنه سوف يُعتبر عاملاً مشدداً في أي تعاملات مقبلة. التعليمات التنفيذية الصادرة عن المكتب PG.2017.02 بشأن الجزاءات المفروضة على الموردين، البند ١-٦-١.

- ٧٨ - واستعان الفريق بخدمات شركة يربطه معها اتفاق طويل الأمد لأداء خدماته الحاسوبية المتصلة بالأدلة القضائية. وبدأ الفريق أيضا باستخدام أداة eDiscovery لإجراء جزء من التحليل الجنائي داخليا. وباستخدام هذه الأداة تحسنت كفاءة المحققين في مجال استعراض البيانات.
- ٧٩ - ويواصل الفريق تركيز موارده المحدودة على القضايا الخطيرة، ويحيل المسائل الأقل خطورة إلى المكاتب المختصة. فعلى سبيل المثال، واصل الفريق العمل بشكل وثيق مع كبار المديرين الذين بإمكانهم إجراء استعراضات أولية للدعايات نيابةً عنه. وعمل الفريق أيضا مع الفريق المعني بالموارد البشرية والتغيير بشأن قضايا التحرش وإساءة استغلال السلطة.
- ٨٠ - وعلاوة على ذلك، قدم المكتب الدعم إلى الإدارة العليا فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وساعد في إنشاء الفريق العامل المعني بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين التابع للمكتب، ودعم الإدارة في تنفيذ العديد من المبادرات الصادرة عن الأمين العام، وهو يعمل على نحو وثيق مع منظمات الأمم المتحدة من خلال ممثلي دوائر التحقيقات بالأمم المتحدة لمعالجة هذه المسائل. ووفر الفريق أيضا التدريب لمُحقّقيه بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عام ٢٠١٨.
- ٨١ - وبالمثل، قدم الفريق الدعم في مجال تعزيز الحماية من التحرش الجنسي، من خلال المشاركة في إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بين الوكالات للتحقق من سوابق الموظفين الذين أُهتت خدماتهم بسبب التحرش الجنسي.
- ٨٢ - ويعكف الفريق أيضا على تحسين نظام الشكاوى المتلقاة. وفي عام ٢٠١٨، أجرى الفريق عملية شراء تتعلق ببوابة إلكترونية تُرشد أصحاب الشكاوى وتُختمهم على تقديم المعلومات ذات الصلة. وستعزز هذه البوابة الجديدة كفاءة الفريق في استعراض الشكاوى.

هاء - منع الغشّ

التدريب

- ٨٣ - يقر فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بما تنطوي عليه البيئات التي يعمل فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من خطورة شديدة، وهو ملتزم بتعزيز التدابير الوقائية، ولا سيما في مجال الغشّ. وفي عام ٢٠١٣، قدم المكتب حلقة عمل لموظفيه بشأن 'معايير السلوك'. والهدف من ذلك هو العمل بشكل استباقي على زيادة وعي موظفي المكتب بأهمية التصرف وفق أعلى المعايير الأخلاقية، ومواءمة عمل المكتب مع رؤيته ورسالته وقيمه، فضلا عن تدريب الموظفين على التعرف على المسائل المحتملة ومعرفة كيفية الإبلاغ عنها. وفي عام ٢٠١٨، درّب المكتب ١٩٩ موظفا في حلقات العمل هذه.
- ٨٤ - وعمل الفريق أيضا مع فريق المشتريات لتطوير التدريب على الأخلاقيات ومنع الغش في المشتريات. والهدف من هذه الدورة التدريبية الإلكترونية هو زيادة الوعي بمخاطر الغش في مجال المشتريات وتزويد الموظفين بالأدوات اللازمة لتحديد علامات الإنذار. وأصبحت هذه الدورة متاحة لجميع الموظفين ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وهي إلزامية لجميع الموظفين ذوي الأدوار الرئيسية في مجال المشتريات.

- ٨٥ - وخلال المعتكف الذي نظمه فريق المشتريات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قدم الفريق للعاملين في مجال الشراء تدريباً قائماً على السيناريوهات بشأن الكيفية التي تؤدي بها الإشارات الحمراء التي تُحدّد خلال عمليات المراجعة الداخلية للحسابات إلى التحقيقات في حالات الغش وسوء السلوك.
- ٨٦ - وفي عام ٢٠١٨، قدّم الفريق أيضاً المساعدة للمركز العالمي للخدمات المشتركة في بانكوك للتحقق من جميع الموظفين المنتهية خدمتهم أثناء إجراءات خروجهم، بما يضمن عدم وجود أي مسائل لم يُبيّن فيها تعلق بهم. ويعكف الفريق حالياً على العمل من أجل التنفيذ الآلي لهذه العملية.

عاشرا - موجز متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٨ والسنوات السابقة

- ٨٧ - وفقاً لإطار الممارسات المهنية الدولية المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات، شملت خطة العمل السنوية لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أنشطة متابعة ورصد استهدفت التأكد من أن الإجراءات الإدارية تُنفذ بفعالية. ويتتبع الفريق أيضاً التوصيات المنبثقة عن التحقيقات. وفي عام ٢٠١٨، عمل الفريق بشكل وثيق مع الإدارة من أجل كفالة وضع أهداف متعمدة تتعلق بالتنفيذ ورصدها استناداً إلى سجلات الأداء الداخلي.
- ٨٨ - ويبيّن الجدول ٨ النتائج المتعلقة بجميع توصيات مراجعي الحسابات الصادرة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٨. وتُنفذ ٩٩,٨ في المائة من توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٦ أو قبله. وبلغ معدل التنفيذ العام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ نسبة قدرها ٩٦ في المائة، وهو ما يعتبر تحسناً كبيراً مقارنة بمعدل التنفيذ في عام ٢٠١٧ والبالغ ٩٢ في المائة، وهو يدل كذلك على استجابة عالية من جانب الإدارة. ويُعزى انخفاض عدد التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٨ (١٦٠ توصية) مقابل ٣١٥ توصية صدرت في عام ٢٠١٧ إلى التحسن العام في الرقابة الداخلية في المنظمة. واتخذت الإدارة إجراءات فورية استجابة لرأي مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٧.

باء - التوصيات التي لم يُبيّن فيها لمدة ١٨ شهراً أو أكثر

- ٨٩ - بلغ عدد توصيات مراجعة الحسابات الصادرة من مدة تزيد عن ١٨ شهراً قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ أو قبله) والتي ما زالت دون حسم، ١٢ توصية (٧ في المائة) من مجموع التوصيات التي لم تُنفذ والبالغ مجموعها ١٧٦ توصية. وينبغي مقارنة ذلك مع العدد المسجل في نهاية عام ٢٠١٧، عندما كانت هناك ١٢ توصية (٣ في المائة) من أصل ٣٥٧ توصية غير منفذة. وأُقلعت الآن تسع توصيات أفاد التقرير السنوي للعام الماضي أنها ظلت بدون تنفيذ مدة تزيد عن ١٨ شهراً. وترد تفاصيل ذلك في المرفق ١.

الجدول ٨

حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٨		٢٠١٧		٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤	
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
٤ ٥١٢	٣٨	١٥	٢٣	٢٧١	١٠٦	١٦٥	٤ ٢٠٣	١٦٥	٤ ٢٠٣
%٩٦	%٢٤	%٣٥	%٢٠	%٨٦	%٩٢	%٨٣	%٩٩,٨	%٨٣	%٩٩,٨
١٧٦	١٢٢	٢٨	٩٤	٤٤	٩	٣٥	١٠	٣٥	١٠
%٤	%٧٦	%٦٥	%٨٠	%١٤	%٨	%١٧	%٠,٢٤	%١٧	%٠,٢٤
٤ ٦٨٨	١٦٠	٤٣	١١٧	٣١٥	١١٥	٢٠٠	٤ ٢١٣	٢٠٠	٤ ٢١٣

حادي عشر - المسائل التشغيلية

ألف - الموارد

٩٠ - خلال عام ٢٠١٨، تألف قسم المراجعة الداخلية للحسابات من مدير قسم مراجعة الحسابات (ف-٥) ومراجعين داخليين اثنين للحسابات (ف-٤ و I-ICA 3) وأربعة أخصائيين في مراجعة الحسابات (واحد ف-٣، وثلاثة - I-ICA 2) وموظف معاون لتحليل البيانات (I-ICA 1) وموظف مساعد لمراجعة الحسابات (L-ICA 5)^(١٠)،^(١١). وللحد من المخاطر في مجال تكنولوجيا المعلومات، وضمان المعايير المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والامتثال للضوابط، أقرت وظيفة لرئيس موظفي شؤون الإعلام والأمن برتبة I-ICA 3 إضافة إلى هيكل موظفي الفريق لعام ٢٠١٩.

٩١ - ويتألف قسم التحقيقات من مدير واحد (ف-٥)، ومحقق واحد (ف-٣)، وثلاثة أخصائيين في مجال التحقيقات (I-ICA 2) ومساعد لشؤون التحقيقات (L-ICA 5). وللمساعدة على مواجهة الزيادة في الشكاوى، مكّنت الإدارة الفريق من رفع درجة وظيفة من الرتبة I-ICA 2 إلى الرتبة I-ICA 3 اعتباراً من عام ٢٠١٩.

٩٢ - ويقدم مدير الفريق (مد-١) التوجيه العام والدعم إلى الفريق ككل.

٩٣ - وتبلغ الميزانية الكلية لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٩ ما قدره ٣,٢٢٧ مليون دولار (مقابل ٣,٢٢٧ مليون دولار في عام ٢٠١٨)، منها مبلغ ١,٩٨٠ مليون دولار (مقابل ٢,٠٢٨ مليون دولار في عام ٢٠١٨) مخصص لأنشطة مراجعة الحسابات ومبلغ ١,٢٤٧ مليون دولار (مقابل ١,١٩٩ مليون دولار في عام ٢٠١٨) مخصص لأنشطة التحقيق. وسيستكمل هذا عن طريق دعم ميزانية الاستثمار ودعم المكتب الإقليمي. وفي البداية بلغت الميزانية الإجمالية لعام ٢٠١٨

(١٠) I-ICA اتفاق تعاقد فردي دولي.

(١١) L-ICA اتفاق تعاقد فردي محلي.

ما قدره ٣,٠٣٦ مليون دولار، وتعزى الزيادة في ميزانية عام ٢٠١٨ أساساً إلى إضافة وظيفة كبير موظفي شؤون الإعلام والأمن (I-ICA 3) في هيكل موظفي الفريق في نهاية عام ٢٠١٨.

٩٤ - وقد ضاعف الفريق نواتج عمله في مجال مراجعة الحسابات وعدد موظفيه، مع الحفاظ على التكاليف الكلية ثابتة. ولا تزال مسألة توفير ضمانات أفضل بتكلفة أقل من الأولويات الرئيسية تمثيلاً مع هدف تحقيق الكفاءة التشغيلية الذي حدده المكتب.

٩٥ - واستُكمل الهيكل الداخلي للفريق بمراجعي حسابات ضيوف، وشركات مهنية ثالثة، وخبراء، مثل خبراء التحقيق والمتخصصين في التحقيقات الجنائية الحاسوبية. وظل الفريق محتفظاً بمحررٍ غير متفرغٍ لضمان جودة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

باء - التعاون مع الهيئات المهنية والأفرقة والوحدات الأخرى

٩٦ - واصل الفريق تعامله مع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وممثلي دوائر التحقيقات الداخلية التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، فنسّق أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بين هذه المؤسسات.

٩٧ - وشارك الفريق في مجموعة التواصل التابعة لرؤساء المراجعة الداخلية لحسابات المنظمات الدولية في أوروبا في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، شارك الفريق في مؤتمر مكافحة الفساد الذي استضافته حكومة الدانمرك ونظمه المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شارك الفريق في اجتماع هيئات التحقيق في الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وفي الفريق العامل المعني بالشؤون السورية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

٩٨ - وفي عام ٢٠١٨، وقّع الفريق على اتفاقي تعاون جديدين، أحدهما مع وزارة خارجية الولايات المتحدة والآخر مع مصرف التنمية الكاريبي. وهكذا يصل مجموع عدد اتفاقات التعاون الموقعة مع كبار شركاء المكتب إلى ١٤ اتفاقاً. وتعزز هذه الاتفاقات ثقة العملاء في المكتب، وهي بمثابة أداة قوية لتوفير الضمانات للزملاء الميدانيين الذين يتفاوضون بشأن أموال العملاء.

٩٩ - وتعاون الفريق مع وحدات المختلفة التابعة للمكتب بهدف تعزيز مهمة التحقيق التي يضطلع بها: فريق الشؤون القانونية، وفريق الموارد البشرية والتغيير، ومكتب الأخلاقيات، وعدد من المكاتب الإقليمية والقطرية. واستطاع الفريق أن يحل الكثير من المسائل التي أثرت عبر القنوات الرسمية وغيرها دون اللجوء إلى التحقيق، وذلك بفضل التعاون فيما بين الإدارات، والدعم المقدم من الإدارة العليا. وفي الوقت نفسه، ما زالت أفرقة أخرى تلتزم مشورة الفريق، على النحو المبين في تقريره "للعلم فقط" بشأن عبء القضايا.

١٠٠ - وعلى غرار السنوات السابقة، نسق الفريق خطة عمله السنوية مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، الذي أطلعته أيضاً على نتائجه المتعلقة بمراجعة الحسابات والتقارير النهائية لمراجعة الحسابات.

١٠١ - وواصل الفريق العمل بشكل وثيق في عام ٢٠١٨ مع وحدة التفتيش المشتركة من أجل تعزيز الرقابة الداخلية في المكتب.

١٠٢ - وحافظ الفريق على شراكته مع جمعية المدققين المعتمدين لفحص عمليات الغش، مما سيساعد في النهوض بمستوى الممارسة لدى المكتب والاعتراف به لدى المنظمات الدولية. وحافظ الفريق أيضا على علاقته الرسمية مع معهد مراجعي الحسابات الداخليين، الذي يتقيد الفريق بإطار الممارسات المهنية الدولية الذي وضعه، والذي ينتمي إليه جميع مراجعي الحسابات العاملين في الفريق.

١٠٣ - وقد استوفى مراجعو الحسابات أيضا شروط التعليم المهني المستمر، وحافظ كل منهم على ما يخصه من التسميات والعضويات المهنية في مجالي مراجعة الحسابات والمحاسبة.

جيم - تعزيز مهمة مراجعة الحسابات

١٠٤ - يعمل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على تحسين ممارساته المهنية وسياساته وإجراءاته الداخلية باستمرار لكي يظل وثيق الصلة بمجال عمله ومواكبا للأحداث. وقام الفريق أيضا بتوسيع نطاق استخدام أدواته الإلكترونية لتخطيط الأعمال وتخصيص الموارد (نظام WrikeTM) مما أدى إلى تحسن كبير في الإنتاجية وتدفق المعلومات.

١٠٥ - وخلال كامل عام ٢٠١٨، اتخذ الفريق مبادرات جديدة ومتواصلة بغرض التحسين، مثل إضفاء الطابع الآلي على لوحة متابعة التقييم السنوي للمخاطر وعرضها بصريا، ومراجعة الحسابات للكشف عن الغش، ودعم مبادرة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال.

دال - تقنيات تحليل البيانات ومراجعة الحسابات باستمرار

١٠٦ - كما وردت في التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، أنشأ الفريق لوحة متابعة وتقارير استثناء في نظام oneUNOPS لتيسير المراجعة المستمرة للحسابات والإبلاغ عن الظواهر الشاذة في الإدارة حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وواصل الفريق استخدام تقنيات تحليل البيانات في جميع أنشطته من أجل رصد المخاطر والمسائل بشكل استباقي، ولمنع وكشف المعاملات الاحتمالية والمريبة المحتملة. وتستجيب هذه المبادرة للطلبات الموجهة من المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بأن يعزز الفريق جهوده الاستباقية في مجال مراجعة الحسابات والتحقيقات.

١٠٧ - وفي عام ٢٠١٨، خضعت مبادرة الفريق الخاصة بتحليل البيانات لتقييم خارجي. والهدف من ذلك هو تمكين الفريق من أن يتوخى الاستباقية في كشف الغش ومنعه، وإجراء عمليات مراجعة للحسابات أسرع وأرخص وأفضل وبطريقة مبتكرة. ونتيجة لذلك، تبين الآن لوحات المتابعة نتائج ١٣ خوارزمية وضعها الفريق لتحديد مسائل من قبيل الموردين المكررين، والمدفوعات المكررة، والموردين والموظفين الخاضعين للجزاءات، والمشاريع التي تجاوزت مستوى اعتماداتها والمشتريات المشبوهة بخلل.

١٠٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، رفع الفريق درجة موظف تحليل البيانات المسؤول عن إجراء مراجعة مستمرة للحسابات وعن كشف الغش ومنعه إلى الرتبة I-ICA 1 لتعكس مستوى المهارات المطلوبة والأدوار والمسؤوليات الحيوية التي يضطلع بها.

١٠٩ - وفي عام ٢٠١٨، أصدر الفريق تقريرين عن النتائج التي خلص إليها باستخدام تقنيات تحليل البيانات. وعلى الرغم من عدم العثور على أي حالة من حالات غش، كشف تحليل البيانات أن بعض العمليات معرضة لمخاطر وأن هناك أوجه قصور على مستوى الرقابة. وأحال هذه المسائل إلى الإدارة لاتخاذ إجراء بشأنها. وفي ما يلي بعض النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٨:

- (أ) تم الكشف عن ٤٦ مورداً مكرراً؛
- (ب) تعامل المكتب مع ثلاثة موردين خاضعين للجزاءات بما قيمته ٩٣ ٥٨٨ دولاراً؛
- (ج) الكشف عن ٨٥ مدفوعات مكررة بلغت قيمتها الإجمالية ١٥ ٢٨٣ دولاراً؛
- (د) مُنح زهاء ربع اتفاقات التعاقد الفردية (١ ٥٦٠ عقداً من جملة ٦ ٤٦١ عقداً أو ٢٤ في المائة) في عام ٢٠١٨ بأثر رجعي، ولم يُمنح ٤٧ عقداً من هذه العقود على المستوى المناسب من السلطة؛
- (هـ) عملية الشراء: '١' فاقت القيمة التراكمية للتعويضات الممنوحة لنفس المورد ولنفس المشروع/الغرض في خمس حالات على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية ٥٠ ٠٠٠ دولار، دون الحصول على الموافقة المطلوبة؛ '٢' وافقت المكاتب الميدانية على تسع مدفوعات في عمليات شراء لم يصدر بها أمر تبلغ قيمة كل واحدة منها ٢ ٥٠٠ دولار أو أكثر، أي بما قيمته ٣٧ ٠٠٣ دولاراً؛
- (و) إدارة المشاريع: تكبد ٣١ مشروعاً جارياً عجزاً نقدياً قدره ٥,٤ ملايين دولار وبلغ العجز النقدي في ستة مشاريع مجمدة ما ليا ١,٢ مليون دولار.
- ١١٠ - وقد تبين أن تقنيات تحليل البيانات التي يستخدمها الفريق أداة فعالة في تعزيز الرقابة. واتخذت الإدارة إجراءات تصحيحية لمعالجة مواطن الضعف في الرقابة الداخلية، وفي عام ٢٠١٨ حقق المكتب قيمة مضافة يُستدل عليها بما يلي:

- (أ) استرداد مبلغ ١٤ ٢٩٦ دولاراً من المدفوعات المكررة البالغة ١٥ ٢٨٣ دولاراً؛
- (ب) انخفاض نسبة تواتر التعويضات في اتفاقات التعاقد الفردية الممنوحة على مستوى المكتب والموافق عليها بأثر رجعي من ٢٧ في المائة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨ إلى ١٦ في المائة خلال الأشهر الستة الماضية.

هاء - مبادرات مكافحة الغش في مراجعة الحسابات

١١١ - قرر الفريق، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، أن من الضروري إجراء استعراض لكيفية مكافحة الغش في إطار مهامه المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات. وفي عام ٢٠١٨، واصل الفريق توسيع مجال تركيزه على مخاطر الغش في كلِّ عملية من عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي يقوم بها.

١١٢ - وشملت المبادرات الخاصة من أجل زيادة التركيز على مكافحة الغش في عمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٨ ما يلي: (أ) وضع برنامج لمراجعة حسابات إدارة المشتريات والعقود يتضمن توجيهات مفصلة وإجراءات موحدة لمراجعة الحسابات لضمان الاستعراض الشامل لمهام الشراء، بما في ذلك تحديد علامات الإنذار بمخاطر الغش؛ (ب) وضع مذكرة لتعزيز تخطيط مراجعة الحسابات

تشمل مراجعة الحسابات التي تركز تحديداً على الغش والنهج المتبع في مراجعة الحسابات؛ و (ج) تصميم شكل جديد لتقرير مراجعة الحسابات الموجزة.

١١٣ - والهدف من مبادرة تحليل البيانات المذكورة أعلاه هو أيضا الكشف عن الغش ومنعه. وتتضمن كل عملية من عمليات مراجعة الحسابات اختبارات مصممة كلاً على حدة لتقنيات تحليل البيانات تشمل المخاطر، مثل المدفوعات المكررة، والتعاقد مع الموردين الخاضعين للجزاءات، وتجزئة المشتريات.

١١٤ - ونتيجة لتطبيق هذا النهج، أحال الفريق خلال عمليات المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٨ أربع حالات غش مفترض ليجري التحقيق فيها، كانت إحداها مدعومة بالأدلة، مما أسفر عن انعكاسات على الموردين والموظفين الضالعين فيها.

واو - المسائل الرئيسية المحددة استناداً إلى مبادرات الفريق الجديدة

١١٥ - خلال عام ٢٠١٨، وبفضل الجهود الكبيرة المبذولة في مجال مراجعة الحسابات، بما في ذلك تعزيز برنامج مراجعة الحسابات، توصل الفريق إلى تحديد مسائل مادية تتعلق بمراجعة الحسابات أحالها إلى الإدارة لاتخاذ الإجراء المناسب في شأنها. ومن هذه المسائل ما يلي:

(أ) إنفاق مفرط على المشاريع فاقت قيمته ١,١ مليون دولار، قد يسفر عن عمليات شطب من الاحتياطات التشغيلية؛

(ب) تحويل مبالغ بين المشاريع قدرها ١,٩٨ مليون دولار بسبب عدم توفر الأموال في المشاريع المتلقية؛

(ج) تأخر الاستلام مما أسفر عن خطأ في البيانات المالية في قيمة إنجاز المشاريع المسجلة بما قدره ٥٣,٦ مليون دولار؛

(د) الاستلام المبكر مما أسفر عن التقليل من قيمة إنجاز المشاريع المسجلة بما قدره ٠,٩ مليون دولار؛

(هـ) التزامات طُرحت بعد تاريخ انتهاء المشروع تبلغ قيمتها مليون دولار، وهو ما يمكن أن يرفضه الممولون؛

(و) أوامر شراء أنشئت بعد استلام السلع/الخدمات وتبلغ قيمتها ١,٢ مليون دولار؛

(ز) أخطاء متكررة في السجلات المحاسبية، مثل استخدام حسابات مصاريف غير صحيحة بقيمة ٢,٢ مليون دولار؛

(ح) إصدار عقد تفوق قيمته المنح المعتمدة بما قدره ٢,٥ مليون دولار؛

(ط) دفع مبلغين خطأً لمورد قيمتهما ١٢٥ ٠٠٠ دولار؛

(ي) مدفوعات قدرها ٤٦ ٨٢٥ دولارا غير مدعومة بمستندات كافية؛

(ك) عدم كفاية الرقابة والشفافية في عمليات الموارد البشرية، مثل: '١' الاستخدام غير المناسب للاستعراضات المكتبية والتمديدات غير المبررة، '٢' سوء استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل

- والإبقاء على الاستعراض المكتبي وتجاوز عملية التوظيف في المكتب، و '٣' الأخطاء المتكررة في حسابات رسوم الاتفاق التعاقدى الفردي الدولي - I-ICA.
- ١١٦ - وأخيراً، فإن التكاليف التي كان بالإمكان تفاديها والبالغة ٧٨٩ ١٥٤ دولاراً، حددها فريق المراجعة الداخلية للحسابات في البعثات الميدانية.
- ١١٧ - وتجري متابعة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بشأن القضايا المذكورة أعلاه في إطار تتبع الفريق لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات.

زاي - إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال

- ١١٨ - واصل المكتب إحراز تقدم في عام ٢٠١٨ في تنفيذ إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، والهدف من ذلك هو زيادة قدرة المكتب على "تحقيق أهدافنا على نحو يُعتد به، والعمل في الوقت نفسه على التصدي لحالة عدم اليقين وعلى التصرف بنزاهة"، ودعم إدخال التغييرات السلوكية المطلوبة من أجل تنفيذ أنشطة المكتب بشكل أفضل.
- ١١٩ - ويعرض الإطار نموذجاً يقوم على "ثلاثة خطوط دفاع"، يساعد على التأكد من أن الهيكل التنظيمي يقدم الدعم ويسهل الامتثال على أفضل وجه. ويشكل الفريق، باعتباره الجهة المستقلة المقدمة للضمانات الداخلية، خط الدفاع الثالث.
- ١٢٠ - وفي عام ٢٠١٨، شمل الدعم الذي قدمه الفريق لإطار الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال ما يلي:
- (أ) المبادرة إلى زيادة وعي موظفي المكتب بأهمية العمل وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية، من خلال توفير "حلقة العمل المتعلقة بمعايير السلوك" للزملاء في الميدان خلال كل مهمة من مهمات مراجعة الحسابات الميدانية؛
- (ب) المشاركة في الاجتماعات الجارية بشأن التطوير الداخلي لنظام الإدارة المركزية للاستثمارات والمشاريع، التي سيُطلق في نيسان/أبريل ٢٠١٩؛
- (ج) الاستفادة أكثر من تنفيذ أداة الفريق للإبلاغ المتواصل في مكتب الأمم المتحدة الوحيد لخدمات المشاريع، والعمل كحاضنة لاختبارات الرصد التي يمكن إنطاقها بوحدات خط الدفاع الثاني (التي ستدعم تحسين إطار الامتثال باستمرار)؛
- (د) مواصلة تقديم الدعم والآراء المستنيرة إلى لجنة الإطار التشريعي (قدم الفريق مساهمات المكتب وعلّق على السياسات والتعليمات والتوجيهات الرئيسية التي وضعها المكتب).

حاء - التقييم الخارجي للجودة

- ١٢١ - برهن الفريق على التزامه بتحسين وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات من خلال خضوعه للتقييمات الخارجية الدورية لمدى مطابقته لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين كل خمس سنوات. وخضعت أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات لتقييمات خارجية مستقلة للجودة في عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٧ وتبين أنها "مطابقة عموماً" للمعايير وممثلة لمدونة الأخلاقيات التي وضعها المعهد. وهذه

أعلى درجة تقدير يمنحها معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وفي عام ٢٠١٥ أجرى أقران خارجيون استعراضا لوظيفة التحقيق.

طاء - المبادرات التمكينية في مجال التكنولوجيا

١٢٢ - سيعتاون الفريق استباقيا مع الوحدات الأخرى بشأن مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك برمجيات غوغل، واستحداث أداة للإدارة والرصد المتكاملين للتوصيات المتعلقة بالرقابة، والتطوير الداخلي لنظام الإدارة المركزية للاستثمارات والمشاريع. وطوال عام ٢٠١٨، حضر الفريق الاجتماعات الشهرية لفريق الإدارة التنفيذية من أجل ضمان أن يكون الفريق مواكبا للمبادرات التكنولوجية ولتمكينه من زيادة فهم المخاطر وأوجه التأزر لصالح المكتب. وسيوائم الفريق خطة عمله لتتماشى مع هذه المبادرات، إذا تحقق مزيد من الزخم بدخول عام ٢٠١٩.

١٢٣ - وفي عام ٢٠١٨، تعاون الفريق بشكل وثيق مع زملاء من الفريق المعني بالهيكل الأساسية وإدارة المشاريع والموارد البشرية والتغيير التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في وضع استراتيجية المكتب لإدارة المعارف، التي تشكل عنصرا أساسيا في الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وفي عام ٢٠١٩، سيدعم الفريق الأنشطة التي يمكن أن تساعد على تنفيذ استراتيجية إدارة المعارف عمليا، بما في ذلك من خلال الاستخدام الاستراتيجي للمعارف المؤسسية المستمدة من التوصيات المتعلقة بالرقابة.

١٢٤ - وفي نهاية عام ٢٠١٨، وضع الفريق الصيغة النهائية لتعيين رئيس موظفي أمن المعلومات، الذي سيدعم المكتب مع استمرار تقدم التكنولوجيا، والذي سيكون مسؤولا عن إرساء ومواصلة تنفيذ رؤية واستراتيجية وبرنامج لضمان حماية الأصول المتعلقة بالمعلومات والتكنولوجيات الحماية الكافية. وسيضطلع هذ الموظف بدور رئيسي في تحديد العمليات على نطاق المكتب وتعزيزها والتأثير فيها ومواصلة تنفيذها، وذلك بهدف التصدي للمخاطر ومعالجة مواطن الضعف في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك أمن الفضاء الإلكتروني ومخاطره، فضلا عن أنه سيكون عاملا مساعدا في دعم أوجه التقدم التكنولوجي في المكتب.

ثاني عشر - اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

١٢٥ - خلال عام ٢٠١٨، واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات استعراض خطة العمل السنوية والميزانية، وخطة ضمان الجودة وتحسينها والتقارير النهائية لمراجعة الداخلية للحسابات، وكذلك إسداء المشورة بشأن زيادة فعالية مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ويرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨ في المرفق ٣.